لان حقّه الا اذا كان للجنين جدّة لام فلها السدس فلا يسقط
عنه الا الربع والسدس فان لم ينفصل ولم يظهر او انفصل
او ظهر لم تصوّر فيه او كانت امه ميتة او كان هو غير معصوم
عند الجناية بجنين حربية من حربي وان اسلم احدهما
بعد الجناية فلا شيء فيه لعدم تحقّق وجوده في الاولين و
ظهور موته بجوفها في الثالثة وعدم الناحزام في الرابعة
والتصريح باعتبار وقوع الجناية على الجنة
مع اعتبار التعبية بعصمة جنينها من زيادتي وبذكر علم
ان تعبيدي لم بها او لي من تعبيد من فيه امه بها لانهما
كالمانع لوجوبي على حربي جنينها معصوم حينئذ لا شيء
فيه وليس كذلك وان انفصل حيا فان مات عقبه
اي عقب انفصاله او دام المه فمات فدية لانا تبقنا
حياته وقت موته بالجناية والا بان بقي زمنا ولو الم بها ثم
مات فلا ضمان فيه لانا لم نتحقق موته بالجناية والغرة
رقيق ولو امة مميز بلا عيب مبيع لان الغرة الخيار وغير المميز
والمعيب ليسا من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع كالدية
الدية لانه حق ادمي لوحظ فيه مقابلة ما فات من حكم
فغلب فيه شائبة المالية فاثر فيها كل ما يؤثر في المال
وبذكر فارق في المال الكفارة والاضحية وبلا هرم

فلا يجزي رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لان الواجب
فيها لفظ الرقبة ويبلغ اي الرقيق اي قيمته عشر دية الام ففي
الحر المسلم رقيق تبلغ قيمته خمسة ابرع كما روي عن عمر
وعلي وزيد بن ثابت ولا مخالف لهم وتغرض اي الام كأن
دنا ان قصلها قيد ففي جنين بين كتابية ومسلم تغرض
الام مسلمة فان فقد الرقيق حسا او شرعا وجب العشر من
دية الام فان فقد العشر بفقد الابل وجب قيمته كما في ابل
الدية وهذا مع ذكر الغرض من زيادتي والغرة لورثة جنين
لا بها ذية نفس وبما تقرر علم ان التعبيري بما ذكر اعم من
اقتصاره على غرة المسلم والكتابي وفي جنين رقيق
عشر افص قيم امه من جنايته الى الولادة او جوب العشر
فعلى ورد ان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية امه المساوي لنصف
عشر دية ابيه واما وجوب الاقص وهو ما في اصل الروضة
فعلى ورد ان الغصب والاصل اقتصر على اعتبار عشر
القيمة يوم الجناية لسيده لملكه اياه وان لم يكن مالكا لامه
فقولي لسيده اولى من قوله لسيدها وتقوم الام سليمة
سواء كانت ناقصة والجنين سليم ام بالعكس اما في الاولى
فلسلامته واما في الثانية وهي من زيادتي فلان نقصان
الجنين قد يكون من اثر الجناية والاليق الاحتياط والتغليظ

Copyright © King Saud University